بيان RESCOP

نوفمبر 2023

شبكة التضامن ضد احتلال فلسطين (RESCOP) هي منسقة منظمات التضامن مع الشعب الفلسطيني في الدولة الإسبانية. وهي تتألف من ما يقرب من خمسين جمعية وتجمعًا وتشارك في الحملة العالمية للمقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات من أجل حقوق الشعب الفلسطيني.
تود RESCOP أن تعرض في هذا البيان العاجل موقفها في إطار المرحلة الجديدة من الإبادة الجماعية التي ارتكبتها إسرائيل ضد الشعب الفلسطيني والتي بدأت في أكتوبر 2023.

Red Solidaria contra la Ocupación de Palestina

منذ عام 1948، أصبحت النكبة حاضرًا مستمرًا للشعب الفلسطيني: 75 عامًا من الاستعمار الاستيطاني والتطهير العرقي والفصل العنصري. إضافةً إلى الاحتلال العسكري الصهيوني الإسرائيلي في فلسطين منذ عام 1967. ما نشهده هذه الأسابيع هو حالة من الخطورة القصوى التي ستسجل في التاريخ باعتبارها واحدة من أكبر مراحل البشر عاراً في القرن الحادي والعشرين.

من الأهمية بمكان التأكيد على أن علاقة النظام الاستعماري الإسرائيلي بالشعب الفلسطيني تقوم على ممارسة غير متكافئة للسلطة وانتهاك منهجي وعشوائي للحقوق من قبل قوة الاحتلال. تم إنشاء الفصل العنصري الإسرائيلي ويتم الحفاظ عليه من خلال الجرائم ضد الإنسانية. الوضع غير المستدام الذي يعاني منه السكان في قطاع غزة وفي بقية الأراضي الفلسطينية أدى حتى إلى استقالة كريغ مخيبر، المدير السابق لمكتب نيويورك لمفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان، الذي يتهم جزءًا كبيرًا من القوى الأوروبية بأنها "متواطئة تمامًا في إبادة جماعية للكتب المدرسية". كما تشارك الدولة الإسبانية في هذه الإبادة من خلال دعم الأعمال غير المشروعة وغير القانونية للنظام الاستعماري الإسرائيلي، في إطار من التجريد من الإنسانية والعنصرية، مرة أخرى، ضد الشعب الفلسطيني.

ويقاوم الشعب الفلسطيني بدوره الفصل العنصري الواضح والمعترف به منذ عقود، والذي نددت به في مناسبات عديدة منظمات غير حكومية ذات أهمية عالمية مثل هيومن رايتس ووتش ومنظمة العفو الدولية. من ناحية أخرى، تدين منظمات مثل اللجنة الدولية للصليب الأحمر أو منظمة الصحة العالمية أو اليونيسف أزمة إنسانية غير مسبوقة في قطاع غزة.

يظهر الاتحاد الأوروبي نفاقه وازدواجية معاييره من خلال إظهار تضامنه مع الشعوب الأخرى، مع الجمع بينه وبين صمته وتواطؤه فيما يتعلق بالجحيم الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني. في أقل من شهر، قتل الجيش الإسرائيلي حوالي 10000 شخص، منهم حوالي 5000 طفل. بالإضافة إلى ذلك هناك 2000 فلسطيني مفقود. نحن نعتبر أنه من المخزي أن تستمر إسرائيل في التمتع بالإفلات من العقاب الدولي، وأن لا يتم إدانة جرائمها وعدم فرض أي عقوبات. تطبق إسرائيل عقاباً جماعياً في قطاع غزة، مما أدى، مرة أخرى، إلى انتهاكات جسيمة وواسعة النطاق وممنهجة للقانون الدولي.

إن قوة الاحتلال والفصل العنصري الإسرائيلية، بدعم من القوى الأوروبية، تبرر الهجمات الجوية والبرية في قطاع غزة من خلال مناشدة "حق الدفاع المشروع". ومع ذلك، في السياق الاستعماري الذي يتم فيه تأطير هذا الوضع وعلى النحو المنصوص عليه في اتفاقية جنيف والعديد من قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة - 3070 (1973) و 3246 (1974) و 35/35 (1980) و 37/43 (1982) و 45/130(1990)- لا يوجد حق لقوة احتلال في الدفاع عن نفسها، ولكن هناك حق لشعب محتل في المقاومة بجميع الطرق الممكنة. وعلاوة على ذلك، من واجب السلطة القائمة بالاحتلال حماية السكان الخاضعين للاحتلال، وهم في هذه الحالة الفلسطينيون. وبالتالي، فإننا نعتبر أنه من المخجل أن يؤيد القادة السياسيون الأوروبيون الخطاب الإسرائيلي حول "حق الدفاع عن النفس"، لأن هذا لا يدعمه القانون الدولي فحسب، بل إنه ببساطة غير موجود.

الدعم للقضية الفلسطينية لا يمكن وقفه ويستمر في الزيادة في إسبانيا وحول العالم مع حراك استثنائي للمواطنين والذي يواجه تقاعس الطبقة السياسية، وخاصة في دول المحور الأوروبي الأطلسي. الدولة الإسبانية متواطئة في هذه الإبادة الجماعية، لأنها تقدم اعترافا دبلوماسيًا وتقدم الدعم السياسي والعسكري وتحافظ على إسرائيل كشريك استراتيجي في إطار الاتحاد الأوروبي. وفي الوقت نفسه، نرى دول الجنوب العالمي وكبار المسؤولين في المنظمات الدولية والنقابات العمالية والمنظمات غير الحكومية والحركات الاجتماعية من جميع أنحاء العالم يتخذون موقفا ويتصرفون وفقاً لذلك في مواجهة نظام الفصل العنصري الإسرائيلي، مطالبين إسرائيل بالامتثال للقانون الدولي والمرسوم بوقف إطلاق النار ووقف جميع أعمال العنف العشوائي ضد الشعب الفلسطيني.

مطالبنا

في إطار الوضع الحالي وبناءاً على الخلفية المذكورة أعلاه، نطالب نحن شبكة التضامن ضد احتلال فلسطين بأن تتخذ الحكومة الإسبانية إجراءات عاجلة في الخطوط التالية:

- **وضع حد دائم لبيع الأسلحة والتعاون العسكري والأمني مع إسرائيل.** يحتوي الإطار القانوني للدولة على قاعدتين تؤيدان حظر الأسلحة: القانون 53/2007، المؤرخ 28 ديسمبر، بشأن مراقبة التجارة الخارجية في المواد الدفاعية والمواد ذات الاستخدام المزدوج والمعاهدة الدولية لتجارة الأسلحة (التي صدقت عليها إسبانيا في 17 مارس 2014). ويحظر النصان بيع الأسلحة إلى البلدان التي تشهد صراعات. هناك سوابق في هذا الصدد: في الإطار الدولي، ساهم الحظر المفروض على نظام الفصل العنصري في جنوب إفريقيا بنشاط في تفكيكه. في حالة إسرائيل، علقت الدولة الإسبانية مبيعات الأسلحة إلى الدولة الصهيونية مع الحزب الشعبي في أغسطس 2014.

- **وقف العلاقات الأكاديمية والتجارية والثقافية والدبلوماسية والمؤسسية والسياسية مع النظام الإسرائيلي على المستوى الوطني.** بالإضافة إلى ذلك، نطالب إسبانيا بالترويج في الاتحاد الأوروبي لإلغاء اتفاقية الشراكة بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل، والتي تضع الدولة الصهيونية كشريك مفضل.

- **كجزء من حملة المقاطعة العالمية، اعتماد عقوبات اقتصادية على الشركات التي تستفيد من سياسات الفصل العنصري الإسرائيلية.** وبالمثل نحث الحكومة الإسبانية على تعزيز فرض العقوبات الاقتصادية ضد إسرائيل في المنظمات الدولية ذات الصلة، وتحديداً في الأمم المتحدة والاتحاد الأوروبي. على المستوى المحلي، نطالب الحكومة بمعاقبة الشركات الإسبانية التي تستفيد من انتهاك الحقوق الفلسطينية مثل CAF وCOMSA وeDreams. في عام 2002، في سياق الانتفاضة الثانية، ذهب حتى وزير خارجية حزب الشعب، عندما تولت إسبانيا الرئاسة الدورية للمجلس الأوروبي، إلى حد التأكيد على أن "العقوبات ضد إسرائيل هي سيناريو محتمل"، وأن الاتحاد الأوروبي كان يناقش هذا الاحتمال. بالإضافة إلى ذلك، وافق البرلمان الأوروبي على قرار غير ملزم يدعو إلى فرض عقوبات اقتصادية على دولة إسرائيل، وحظر على الأسلحة من كلا الجانبين، و "تعليق" الاتحاد الأوروبي على الفور اتفاقية التجارة والتعاون مع إسرائيل.

- **استعادة الولاية القضائية العالمية** بهدف كسر 75 عامًا من الإفلات من العقاب على الجرائم الإسرائيلية ضد الإنسانية والشروع في الإجراءات المناسبة لتقديم نتنياهو والسلطات العسكرية والسياسية للفصل العنصري والإبادة الجماعية الإسرائيلية المسؤولة عن هذه الجرائم إلى المحكمة الجنائية الدولية.

- **إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإنهاء الفصل العنصري وحق عودة اللاجئين الفلسطينيين.** نطالب الحكومة الإسبانية بالضغط على الحكومة الإسرائيلية على المستوى الثنائي وفي إطار المنظمات متعددة الأطراف ذات الصلة، وتحديداً الأمم المتحدة، إلى أن تمتثل الدولة الإسرائيلية للقانون الدولي وخاصة قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة 194 التي تعترف بحق عودة اللاجئين الفلسطينيين، وقرار مجلس الأمن الدولي 242 الذي يطالب بالانسحاب الإسرائيلي من الأراضي المحتلة عام 1967 والتصريحات المختلفة لمحكمة العدل الدولية، مثل تلك التي دافعت في عام 2004 عن تفكيك جدار الفصل العنصري.

- **إلغاء قانون الكتمان وإنهاء العنصرية المؤسسية.** في سياق التراجع الأوروبي في الحق في حرية التعبير، يتم تجريم ومعاقبة مظاهرات التضامن مع الشعب الفلسطيني التي تطالب الحكومات بالامتثال لحقوق الإنسان بموجب قوانين استبدادية مثل قانون تكميم الأفواه. نطالب بإلغائه لضمان الممارسة الديمقراطية لحرية التعبير. تعارض RESCOP، كجزء من حركة المقاطعة العالمية، جميع أنواع العنصرية، بما في ذلك العنصرية الصهيونية والعنصرية المعادية لليهود والعنصرية المعادية للإسلام، وهي في الحالة الأخيرة ظاهرة لا تزال تنمو في أوروبا على أيدي اليمين المتطرف. وعلى هذا المنوال، ندعو إلى وضع حد للعنصرية المؤسسية الأوروبية والإسبانية وننضم إلى مطالب حملة #RegularizaciónYa.

الإجراءات

الدعم الأممي للقضية الفلسطينية لا يمكن وقفه ويزداد قوة. تعمل شبكة التضامن ضد احتلال فلسطين منذ العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، من أجل الدفاع عن الشعب الفلسطيني وإنهاء الاستعمار الاستيطاني والفصل العنصري والتطهير العرقي والاحتلال الإسرائيلي. في RESCOP، نحافظ على مختلف سبل العمل على المدى القصير والمتوسط والطويل في الدعم الأممي للقضية الفلسطينية، وبالتالي سنستمر في التعبئة والتنسيق حتى تحقيق المطالب المذكورة أعلاه من قبل حكومتنا. ضمن هذا العمل، نسلط الضوء على حملة المقاطعة وسحب الاستثمارات وفرض العقوبات (أداة أساسية للضغط الدولي ولدت من أكبر تحالف للمجتمع المدني الفلسطيني مستوحاة من حملة مماثلة ساهمت بشكل كبير في الإطاحة بالفصل العنصري في جنوب إفريقيا).

نعلن عن إطلاق الحملة الموجهة إلى الحكومة الإسبانية لإنهاء التجارة العسكرية مع إسرائيل، بدعم من جميع القوى الاجتماعية والسياسية والثقافية التي ترغب في دعمها. وكما قال الناشط الفلسطيني محمد الكردي أمام الجمعية العامة للأمم المتحدة "المشكلة ليست في الجهل، بل في التقاعس عن العمل. لن يتوقف الإفلات من العقاب وجرائم الحرب على بيانات الإدانة والاستنكار. وقد أوضح الفلسطينيون مراراً وتكراراً أنواع التدابير السياسية التحويلية التي ينبغي اعتمادها، مثل مقاطعات المجتمع المدني والعقوبات على مستوى الدولة. المشكلة ليست في الجهل، بل في التقاعس عن العمل".

نهاية البيان

Read the translation of the statement in English, Spanish and Catalan on our social networks.

Red Solidaria contra la Ocupación de Palestina